

مؤسسات حقوقية تطالب السلطات المصرية بوقف عمليات القبض والتنكيل ووقف من "أمن الدولة"



الاثنين 19 أغسطس 2024 09:47 م

أدانت 11 منظمة حقوقية الحملة الأمنية المتكررة لاستهداف الصحفيين وملاحقتهم أمنياً وقضائياً بالإضافة إلى إخفائهم قسرياً فقط لممارستهم مهام عملهم الصحفي، التي كان آخرها قرارات نيابة أمن الدولة العليا حبس الصحفيين خالد معدوح وأشرف عمر احتياطياً، على ذمة قضيتين منفصلتين في يوليو الماضي. كذلك تدين المنظمات الموقعة أدناه سلوك نيابة أمن الدولة في عدم سماحها لمحامي نقابة الصحفيين ومحامي موقع المنصة من حضور جلسة التحقيق مع عمر، وكذلك عدم التحقيق في إخفاء معدوح قسرياً إلى ما يقارب الستة أيام وعمر لمدة يومين، من دون تمكينهما من التواصل مع ذويهم أو محاميهم.

وأكدت المنظمات، أن استمرار ملاحقة الصحفيين يهدد أي ادعاءات أن مصر تمر بمرحلة انفتاح سياسي، خاصة أن نقابة الصحفيين بذلت جهوداً حثيثة من أجل إخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين كافة، الذين يبلغ عددهم تسعة صحفيين على الأقل، بعضهم حُبس لفترة طويلة، من دون إخلاء سبيلهم أو إحالتهم إلى المحاكمة.

وأوضحت أن الخطاب الرسمي الذي يدفع شكلياً في اتجاه مناقشة تحسين شروط وقواعد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية وبدائله، بما يحقق العدالة ويمنع استخدام الحبس الاحتياطي كعقوبة في حد ذاته، كما حدث في الجلسة الأخيرة للحوار الوطني، الذي يجري تحت رعاية رئيس الجمهورية، يتناقض مع الواقع الذي يعيشه آلاف المحبوسين احتياطياً، حيث لا يتم تنفيذ نصوص القانون الحالية من ناحية، وتستمر نفس الممارسات الأمنية والقضائية المتورطة في عقاب الصحفيين وإرهابهم وملاحقتهم من ناحية أخرى. ولا تزال وزارة الداخلية تضع موارد أجهزة الأمن في خدمة مراقبة المواطنين، ومن ثم استهدافهم بالإخفاء القسري والحبس.

وألقي القبض على خالد معدوح من قبل حملة أمنية، من أمام منزله بحي المقطم فجر الثلاثاء ١٦ يوليو الماضي، قبل أن يتم اقتياده إلى مكان غير معلوم، واستمر قيد الإخفاء القسري لستة أيام، ثم ظهر معدوح أمام نيابة أمن الدولة العليا يوم الأحد ٢١ يوليو ٢٠٢٤ متهمًا على ذمة القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر نيابة أمن دولة عليا.

بينما داهمت قوة أمنية أخرى منزل المترجم ورسام الكاريكاتير أشرف عمر فجر الاثنين ٢٢ يوليو من نفس الشهر، وألقت القبض عليه بعد تحطيم بعض محتويات منزله والاستيلاء على مبلغ مالي كبير، ثم تم اصطحابه معصوب العينين إلى مكان مجهول ليظل مخفيًا بشكل قسري لمدة يومين. ظهر عمر أمام نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس يوم ٢٤ يوليو الماضي متهمًا على ذمة القضية رقم ١٩٦٨ لسنة ٢٠٢٤ حصر نيابة أمن الدولة العليا. وقد قررت النيابة حبس كل من معدوح وعمر احتياطياً ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات.

وتابع البيان أن "الهجمة الأمنية الأخيرة - التي طالت الصحفيين خالد معدوح وأشرف عمر - تثير المخاوف من أن تكون بداية لحملة أمنية تستهدف الصحفيين المستقلين، خاصة في موقعي عربي بوست والمنصة، في ظل التجاهل الشديد لمطالبات نقابة الصحفيين بالإفراج عن الصحفيين والتوقف عن استهدافهم".

وطالبت المنظمات الموقعة على البيان النيابة العامة بسرعة الإفراج عن خالد معدوح وأشرف عمر، وإسقاط الاتهامات الموجهة إليهم وحفظ التحقيقات في القضية، والتوقف عن التواطؤ مع أجهزة الأمن لتكميم الأفواه. كما تكرر المنظمات مطالبتها السلطات المصرية بالتعاون مع نقابة الصحفيين ومجلسها من أجل التوصل إلى صيغة لإنهاء قضايا الصحفيين المحبوسين كافة، وفي نفس الوقت توفير الحماية اللازمة للصحفيين أثناء ممارسة عملهم، ووقف الممارسات الأمنية ضدهم.

وضمت قائمة المنظمات التي كشفت عن مطالبتها، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، مؤسسة سينا لحقوق الإنسان، المبادرة المصرية لحقوق الشخصية، لجنة العدالة، مركز النديم، المنبر المصري لحقوق الإنسان، روبرت إف كينيدي لحقوق الإنسان، إيجيب أيد لحقوق الإنسان، مؤسسة دعم القانون والديمقراطية، وأخيراً معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط.